Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

02 et 03 Juillet 2011
02 و03 يوليوز 2011

بيان اليوم

خلال مائدة مستديرة نظمتها مؤسسة إدريس بنزكري

إدريس اليازمي: مشروع الدستور الجديد هو نتاج حوار وطني أثبت أننا قادرون على صناعة التاريخ

محمد حجيوي

قال إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعضو اللجنة الاستشارية المكلفة بمراجعة الدستور، «إن مشروع الدستور الجديد لم يقتصر فقط على دسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بطرقة صريحة، بل تعدى تلك التوصيات».

وأوضح اليازمي العضو السابق بهيئة الإنصاف والمصالحة، خلال مائدة مستديرة نظمتها مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية، بالرباط، حول «توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في ضوء مسودة الوثيقة الدستورية» أن مشروع الوثيقة الدستورية، تضمن كل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، إما بطريقة صريحة، أو وجود سند لتصريفها.

وأفاد إدريس اليازمي، أن المغرب يعيش في سياق مسلسل دستوري مستمر منذ الإعلان عن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، مشيرا أن بعض المقتضيات الأساسية التي وردت في الدستور لا علاقة لها بالحراك الاجتماعي والسياسي الذي أطلقته حركة شباب 20 فبراير، خاصة تلك الآليات المتعلقة بالحكامة ومحاربة الرشوة، كمجلس المنافسة، والهيئة الوطنية للوقاية من الرشوة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وهي آليات تم إقرارها قبل ظهور هذه الدينامية الشبابية.

واعتبر رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن مشروع الدستور يعد «دستورا للحقوق والمواطنة»، يستجيب لجل المطالب التي عبرت عنها القوى السياسية والشبابية، مشيرا إلى أن المنهجية التي تم اعتمادها لصياغة الدستور هي منهجية تشاركية، مكنت مختلف التعبيرات السياسية والنقابية والحقوقية والشبابية من التعبير عن مقترحاتها ورؤيتها للإصلاح الدستوري، وقال بهذا الخصوص «إن مشروع الدستور الجديد هو نتاج حوار وطني، أثبت على اننا قادرون على صناعة التاريخ المغربي».

وأشار اليازمي في السياق ذاته، أن اللجنة الاستشارية المكلفة بمراجعة الدستور توصلت ب 185 مذكرة حول الإصلاح الدستوري من المجتمع المدني والسياسي والنقابي بالإضافة إلى مراسلات من شباب مناضلين في إطار حركة 20 فبراير، وان لا احد كان يعرف بشكل مسبق ما ستخرج به الوثيقة الدستورية.

وقال اليازمي «إن الأسباب العميقة لما يسمى بالربيع المغربي، تكمن في بروز النساء كقوة أساسية في المجتمع، يطالبن بحقوقهن على كافة المستويات، وعلى امتداد الوطن العربي، بالإضافة إلى بروز الشباب كقوة وكفاعلين أساسيين في المشهد السياسي، وكذا الإقلاع الثقافي وما واكبه من اتساع فضاء الحريات والتعبير عن الرأي على شبكات التواصل الاجتماعي».

من جانبه، قال مصطفى المانوزي رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، «إن مجهودا كبيرا بذل لكي نصل إلى ما وصلنا إليه اليوم، عبر توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وطي صفحة ماضي الانتهاكات الجسيمة في إطار العدالة الانتقالية».

وأورد المانوزي أن المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، حذ لو كان المدخل للإصلاحات السياسية والدستورية، مدخلا حقوقيا، لكنه أكد على أنه بمجرد دسترة الحرية والمساواة والكرامة فإن المغرب يكون قد طوى جزءً من المرحلة، مشيرا إلى أن جل المطالب التي أوردها المنتدى في مذكرته تمت الاستجابة لها.. لكن يضيف المانوزي، لما تم سحب «مدنية الدولة من الوثيقة، خلق نوع من الارتباك في علاقة المنتدى بالوثيقة المعروضة على الاستفتاء، مشيرا إلى أن حذف هذه العبارة كان تعسفيا.

من جانب آخر، أشار مصطفى المنوزي إلى أن «مبدأ عدم تكرار خروقات ماضي حقوق الإنسان وثيق الصلة بثقافة المحاسبة والمساءلة، كما أن خروقات حقوق الإنسان لها ارتباط وثيق بمبدأ فصل السلط». وأكد رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، على أن المعركة المقبلة، هي معركة التأويل وتنزيل المقتضيات التي وردت في هذه الوثيقة الدستورية وتطبيقها على الرغم مما يعتريها من نواقص.

وبدوره ذكر الأستاذ الجامعي عبد الجبار عراش، أن الحكامة الأمنية تقوم أساسا على تقوية حكامة المؤسسات وربطها بآليات مؤسساتية تضطلع بدور الرقابة فضلا عن فصل السلطات الثلاث وتعزيز القضاء المستقل وتكريس مبدأ عدم الإفلات من العقاب. مبرزا أن المقتضيات الجديدة الواردة في مشروع الدستور يضمن مقتضيات الحكامة الأمنية، وان فعالية هذه الوثيقة الدستورية ستقاس بالإرادة والقدرة على التفعيل والقدرة على ترجمة الإرادة النضية إلى إرادة عملية.

واعتبر عبد العزيز النويضي رئيس جمعية عدالة، أن المقتضيات الإيجابية التي تضمنها مشروع الدستور الجديد، خاصة تلك المتعلقة بتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، تعظم من مسؤولية المجلس الوطني لحقوق الإنسان من اجل ملاءمة القوانين الوطنية مع التشريعات والمواثيق الدولية.

ولاحظ النويضي، أن ربط حرية تأسيس الأحزاب بالمطابقة للقانون في الوثيقة الدستورية، يرسم مبدأ الترخيص الذي ينافي في العمق مبدأ الحرية، كما أن التنصيص على المساواة بين المرأة والرجل سيطرح مشكلا في علاقته مع المواثيق الدولية.

ودعا رئيس جمعية عدالة، إلى ضرورة تنقية وتطهير القانون الجنائي المغربي، وهي معركة يرى أنه يتعين خوضها من قبل جميع الحقوقيين المغاربة، كما تساءل عن إمكانية وجود قضاء دستوري قادر على التأويل المطابق للمعايير الكونية.

وكانت لطيفة جبابدي، عضو الهيئة المديرة لمؤسسة إدريس بنزكري، التي أدارت هذا اللقاء، قد أكدت في كلمة لها، على أن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة شكلت «خارطة طريق لتعزيز مسار الإصلاح بالمغرب»، كما أن نقاشا جديدا تم فتحه مع ورش الإصلاح الدستوري الحالي. وقالت جبابدي في السياق ذاته، إن المغرب «استأنف مسلسل العدالة الانتقالية بعد الخطاب الملكي التاريخي ليوم تاسع مارس الماضي ودسترة توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة».

Revue de Presse du Conseil

رسالة الأمة

إدريس اليزمي : البرلمان المقبل ينتظره ورش تشريعي هام وضخم لإخراج أكثر من 20 قانون تنظيمي

أكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن البرلمان المقبل ينتظره ورش تشريعي هام وضخم لإخراج أكثر من 20 قانون تنظيمي، ومختلف الهياكل والآليات المنصوص عليها في الدستور الجديد والمتعلقة بحماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية.

وأضاف اليزمي في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء أن جميع القوانين والآليات المنصوص عليها في الدستور الجديد يجب أن تخرج لحيز الوجود في ظرف ثلاث سنوات، وهذا ورش تشريعي ضخم، يتطلب برلمانا قويا في مستوى تطلعات الشعب المغربي.

وأوضح اليزمي، وهو أيضا عضو اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، أن اللجنة توصلت بـ 185 مذكرة، واستقبلت خلال أكثر من خمسة أسابيع كل الأحزاب والنقابات، وتوصلت بكل الأرضيات المشتركة للجمعيات، وتوصلت بـ 47 طلب لدسترة عدد من المجالس، معربا عن يقينه بأن الدستور الجديد كان ثمرة مقاربة تشاركية وبجهود الجميع وفقا لتطلعات الشعب المغربي.

وشدد اليزمي على الأهمية التي أولاها الدستور الجديد لمختلف الحقوق سواء السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية، وقال لقد تطرق الدستور الجديد في أكثر من 50 فصلا بطريقة أو بأخرى لمختلف الحقوق، بدء من تصدير الدستور إلى الأحكام العامة، كما أفرد فصلا خاصا بالحريات الأساسية بالإضافة إلى التنصيص على الحقوق والحريات في مختلف الفصول الأخرى المتعلقة بالملكية ودور البرلمان والقضاء.

وأكد أن ما هو بالغ الأهمية في الدستور الجديد ليست فقط دسترة هذه الحقوق، ولكن أيضا التنصيص على عدة آليات ومؤسسات وهيئات لتفعيل هذه الحقوق وضمان حمايتها، من خلال دسترة العديد من المجالس والهيئات.

وأوضح اليزمي من جهة أخرى أن من سمات الدستور الجديد تطوير الديمقراطية التمثيلية بتقوية مكانة ودور البرلمان، كما أنه بالمقارنة بأغلبية الدساتير على المستوى الدولي يتضمن الدستور المغربي الجديد في عدد من فصوله تقدما كبيرا في ما يخص الديمقراطية التشاركية.

فكما هو معلوم فإن البرلمان والمجالس المنتخبة تعتبر أشكالا أولى للديمقراطية، وهي مؤسسات تنتمي لما يسمى بالديمقراطية التمثيلية، يضيف السيد اليزمي، لكن الأفراد والمجتمعات لا تكتفي بذلك، كما هو الحال في المغرب، الذي يتبين من خلال الحراك الكبير الذي يعرفه، أنه مجتمع عصري متفاعل، لذلك يطالب كمجتمع بمشاركة أوسع للتعبير عن رأيه، وفي الدستور الجديد الكثير من أوجه الديمقراطية التشاركية، إذ ينص الفصل 14 على أن «للمواطنين والمواطنات، ضمن شروط وكيفيات يحددها قانون تنظيمي، الحق في تقديم اقتراحات في مجال التشريع».

وقال إن الفصل 15 ينص على أن للمواطنين والمواطنات الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية، مضيفا أن الديمقراطية التشاركية تشمل أيضا حتى مقاربة الخارج، حيث ينص الفصل 18 على أن «تعمل السلطات العمومية على ضمان أوسع مشاركة ممكنة للمغاربة المقيمين بالخارج، في المؤسسات الاستشارية، وهيئات الحكامة الجيدة، التي يحدثها الدستور أو القانون».

وأكد اليزمي أن تضمين الدستور الجديد وتكريسه للديمقراطية التشاركية هو تفاعل إيجابي مع الحراك المجتمعي الذي يعرفه المغرب على مختلف الأصعدة، والذي يبين بروز الفرد كفاعل أساسي في المجتمع المغربي، الفرد المواطن الذي يريد أن يساهم برأيه في السياسة العامة ولا أن ينتظر كل خمس سنوات ليدلي بصوته. وأضاف أن هذه الديمقراطية التشاركية تعبر عن روح المواطنة، وكما هو الحال في عدة ديمقراطيات يتم إشراك المواطنين بصورة متزايدة في الشأن العام، فإن المغرب أصبح متقدما في هذا المجال.

وعلاوة على الدستور الجديد فإن النموذج الآخر لذلك هو ميثاق الجهوية المتقدمة الذي يتضمن ستة مقترحات في إطار الديمقراطية التشاركية، التي تسمح للأفراد والمجموعات بأن يقدموا رأيهم على كل المستويات.

Revue de Presse du C

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

اليزمي : البرلمان المقبل ينتظره إخراج أكثر من 20 قانونا تنظيميا

أكد إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن البرلمان المقبل ينتظره ورش تشريعي هام وضخم لإخراج أكثر من 20 قانون تنظيمي، ومختلف الهياكل والآليات المنصوص عليها في الدستور الجديد والمتعلقة بحماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديمقراطية التشاركية.

وأضاف اليزمي في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء أن جميع القوانين والآليات المنصوص عليها في الدستور الجديد يجب أن تخرج لحيز الوجود في ظرف ثلاث سنوات، وهذا ورش تشريعي ضخم، يتطلب برلمانا قويا في مستوى تطلعات الشعب المغربي.

وأوضح اليزمي، وهو أيضا عضو اللجنة الاستشارية لمراجعة الدستور، أن اللجنة توصلت ب 185 مذكرة، واستقبلت خلال أكثر من خمسة أسابيع كل الأحزاب والنقابات، وتوصلت بكل الأرضيات المشتركة للجمعيات، وتوصلت ب 47 طلب لدسترة عدد من المجالس، معربا عن يقينه بأن الدستور الجديد كان ثمرة مقاربة تشاركية وبجهود الجميع وفقا لتطلعات الشعب المغربي.

وشدد اليزمي على الأهمية التي أولاها الدستور الجديد لمختلف الحقوق سواء السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية، وقال لقد تطرق الدستور الجديد في أكثر من 50 فصلا بطريقة أو بأخرى لمختلف الحقوق، بدء من تصدير الدستور إلى الأحكام العامة، كما أفرد فصلا خاصا بالحريات الأساسية بالإضافة إلى التنصيص على الحقوق والحريات في مختلف الفصول الأخرى المتعلقة بالملكية ودور البرلمان والقضاء.

وأكد أن ما هو بالغ الأهمية في الدستور الجديد ليست فقط دسترة هذه الحقوق، ولكن أيضا التنصيص على عدة آليات ومؤسسات وهيئات لتفعيل هذه الحقوق وضمان حمايتها، من خلال دسترة العديد من المجالس والهيئات.

وأوضح اليزمي من جهة أخرى أن من سمات الدستور الجديد تطوير الديمقراطية التمثيلية بتقوية مكانة ودور البرلمان، كما أنه بالمقارنة بأغلبية الدساتير على المستوى الدولي يتضمن الدستور المغربي الجديد في عدد من فصوله تقدما كبيرا في ما يخص الديمقراطية التشاركية.

فكما هو معلوم فإن البرلمان والمجالس المنتخبة تعتبر أشكالا أولى للديمقراطية، وهي مؤسسات تنتمي لما يسمى بالديمقراطية التمثيلية، يضيف اليزمي، لكن الأفراد والمجتمعات لا تكتفي بذلك، كما هو الحال في المغرب، الذي يتبين من خلال الحراك الكبير الذي يعرفه، أنه مجتمع عصري متفاعل، لذلك يطالب كمجتمع بمشاركة أوسع للتعبير عن رأيه، وفي الدستور الجديد الكثير من أوجه الديمقراطية التشاركية، إذ ينص الفصل 14 على أن "للمواطنين والمواطنات، ضمن شروط وكيفيات يحددها قانون تنظيمي، الحق في تقديم اقتراحات في مجال التشريع".

وقال إن الفصل 15 ينص على أن للمواطنين والمواطنات الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية، مضيفا أن الديمقراطية التشاركية تشمل أيضا حتى مغاربة الخارج، حيث ينص الفصل 18 على أن "تعمل السلطات العمومية على ضمان أوسع مشاركة ممكنة للمغاربة المقيمين بالخارج، في المؤسسات الاستشارية، وهيئات الحكامة الجيدة، التي يحدثها الدستور أو القانون".

وأكد اليزمي أن تضمين الدستور الجديد وتكريسه للديمقراطية التشاركية هو تفاعل إيجابي مع الحراك المجتمعي الذي يعرفه المغرب على مختلف الأصعدة، والذي يبين بروز الفرد كفاعل أساسي في المجتمع المغربي، الفرد المواطن الذي يريد أن يساهم برأيه في السياسة العامة ولا أن ينتظر كل خمس سنوات ليدلي بصوته.

وأضاف أن هذه الديمقراطية التشاركية تعبر عن روح المواطنة، وكما هو الحال في عدة ديمقراطيات يتم إشراك المواطنين بصورة متزايدة في الشأن العام، فإن المغرب أصبح متقدما في هذا المجال.

وعلاوة على الدستور الجديد فإن النموذج الآخر لذلك هو ميثاق الجهوية المتقدمة الذي يتضمن ستة مقترحات في إطار الديمقراطية التشاركية، التي تسمح للأفراد والمجموعات بأن يقدموا رأيهم على كل المستويات.

Revue de Presse

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

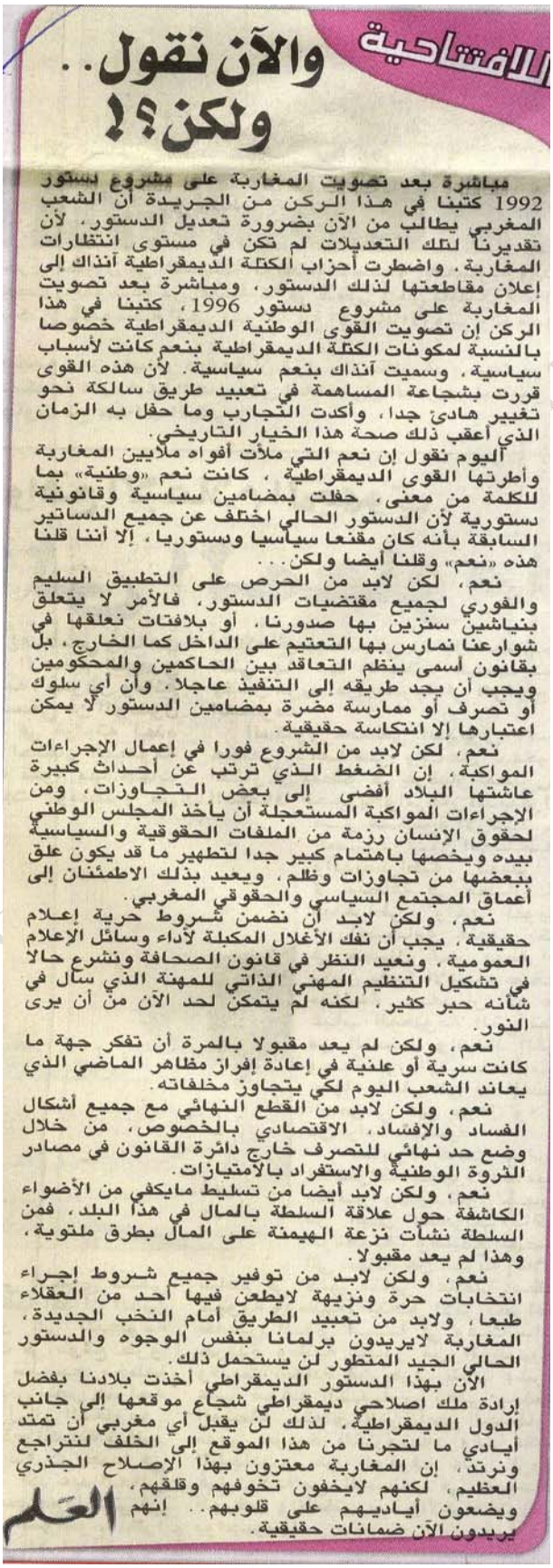

الافتتاحية

والآن نقول.. ولكن؟!

مباشرة بعد تصويت المغاربة على مشروع دستور 1992 كتبنا في هذا الركن من الجريدة أن الشعب المغربي يطالب من الآن بضرورة تعديل الدستور، لأن تقديرنا لتلك التعديلات لم تكن في مستوى انتظارات المغاربة. واضطرت أحزاب الكتلة الديمقراطية آنذاك إلى إعلان مقاطعتها لذلك الدستور، ومباشرة بعد تصويت المغاربة على مشروع دستور 1996، كتبنا في هذا الركن إن تصويت القوى الوطنية الديمقراطية خصوصا بالنسبة لمكونات الكتلة الديمقراطية بنعم كانت لأسباب سياسية، وسميت آنذاك بنعم سياسية. لأن هذه القوى قررت بشجاعة المساهمة في تعبيد طريق سالكة نحو تغيير هادئ جدا، وأكدت التجارب وما حفل به الزمان الذي أعقب ذلك صحة هذا الخيار التاريخي.

اليوم نقول إن نعم التي ملأت أفواه ملايين المغاربة وأطرتها القوى الديمقراطية ، كانت نعم «وطنية» بما للكلمة من معنى، حفلت بمضامين سياسية وقانونية دستورية لأن الدستور الحالي اختلف عن جميع الدساتير السابقة بأنه كان مقنعا سياسيا ودستوريا، إلا أننا قلنا هذه «نعم» وقلنا أيضا ولكن...

نعم، لكن لابد من الحرص على التطبيق السليم والفوري لجميع مقتضيات الدستور، فالأمر لا يتعلق بنياشين سنزين بها صدورنا، أو بلافتات نعلقها في شوارعنا نمارس بها التعتيم على الداخل كما الخارج، بل بقانون أسمى ينظم التعاقد بين الحاكمين والمحكومين ويجب أن يجد طريقه إلى التنفيذ عاجلا. وأن أي سلوك أو تصرف أو ممارسة مضرة بمضامين الدستور لا يمكن اعتبارها إلا انتكاسة حقيقية.

نعم، لكن لابد من الشروع فورا في إعمال الإجراءات المواكبة، إن الضغط الذي ترتب عن أحداث كبيرة عاشتها البلاد أفضى إلى بعض التجاوزات، ومن الإجراءات المواكبة المستعجلة أن يأخذ المجلس الوطني لحقوق الإنسان رزمة من الملفات الحقوقية والسياسية بيده ويخصها باهتمام كبير جدا لتطهير ما قد يكون علق ببعضها من تجاوزات وظلم، ويعيد بذلك الاطمئنان إلى أعماق المجتمع السياسي والحقوقي المغربي.

نعم، ولكن لابد أن نضمن شروط حرية إعلام حقيقية، يجب أن نفك الأغلال المكبلة لأداء وسائل الإعلام العمومية، ونعيد النظر في قانون الصحافة ونشرع حالا في تشكيل التنظيم المهني الذاتي للمهنة الذي سال في شأنه حبر كثير، لكنه لم يتمكن لحد الآن من أن يرى النور.

نعم، ولكن لم يعد مقبولا بالمرة أن تفكر جهة ما كانت سرية أو علنية في إعادة إفراز مظاهر الماضي الذي يعاند الشعب اليوم لكي يتجاوز مخلفاته.

نعم، ولكن لابد من القطع النهائي مع جميع أشكال الفساد والإفساد، الاقتصادي بالخصوص، من خلال وضع حد نهائي للتصرف خارج دائرة القانون في مصادر الثروة الوطنية والاستفراد بالامتيازات.

نعم، ولكن لابد أيضا من تسليط مايكفي من الأضواء الكاشفة حول علاقة السلطة بالمال في هذا البلد، فمن السلطة نشأت نزعة الهيمنة على المال بطرق ملتوية، وهذا لم يعد مقبولا.

نعم، ولكن لابد من توفير جميع شروط إجراء انتخابات حرة ونزيهة لايطعن فيها أحد من العقلاء طبعا، ولابد من تعبيد الطريق أمام النخب الجديدة، المغاربة لايريدون برلمانا بنفس الوجوه والدستور الحالي الجيد المتطور لن يستحمل ذلك.

الآن بهذا الدستور الديمقراطي أخذت بلادنا بفضل إرادة ملك اصلاحي ديمقراطي شجاع موقعها إلى جانب الدول الديمقراطية، لذلك لن يقبل أي مغربي أن تمتد أيادي ما لتجرنا من هذا الموقع إلى الخلف لنتراجع ونرتد، إن المغاربة معتزون بهذا الإصلاح الجذري العظيم، لكنهم لايخفون تخوفهم وقلقهم، ويضعون أياديهم على قلوبهم. إنهم يريدون الآن ضمانات حقيقية.

العلم

Revue de Presse du Centre des Droits de l'Homme

TELQUEL
Du 02 au 08 07 11

Les associations marocaines ont commencé à se mobiliser contre la peine capitale à la fin des années 1980.

ABOLITION DE LA PEINE DE MORT

SEPT RAISONS D'Y CROIRE

Le Maroc est-il prêt à abolir la peine de mort ? Le royaume franchira-t-il bientôt le pas, devenant ainsi le premier pays arabe à privilégier le droit à la vie à la loi de la vengeance ? Le point.

Les abolitionnistes s'activent

Selon la Coalition mondiale contre la peine de mort, *"le débat au Maroc est l'un des plus avancés de la région MENA et dépasse la sphère restreinte des associations des droits de l'homme"*. En 1989, l'AMDH avait déjà officiellement demandé l'abolition de la peine capitale. Dès 1990, d'autres associations lui ont emboîté le pas, comme l'OMDH ou l'Association des barreaux du Maroc. Un activisme couronné en 2003 par la création de la Coalition marocaine contre la peine de mort, qui rassemble sept associations. *"Depuis quelques années, le débat sur la peine de mort s'est invité dans les médias et dans l'espace public. C'est un signe encourageant"*, estime un membre de la coalition.

Il existe un moratoire de fait

Au Maroc, la dernière exécution d'un condamné à mort remonte à 1993. Le pays applique donc un moratoire de fait, ce qui n'empêche pas les magistrats de continuer à prononcer des peines capitales. Le rythme des condamnations s'est particulièrement accéléré depuis les attentats de 2003, mais Mohammed VI refuse toujours de signer les ordres d'exécution qui lui sont soumis. Mieux, le monarque n'exclut pas les condamnés à mort des grâces accordées à l'occasion des fêtes religieuses ou nationales. Plusieurs pensionnaires du couloir de la mort ont ainsi vu leur condamnation commuée en peines de prison. Certains ont même pu recouvrer leur liberté.

La révision du code pénal est en cours

Le Maroc est inscrit, depuis 2010, dans une révision globale de sa politique pénale. Le projet de réforme a déjà été soumis au CNDH pour étudier la conformité des amendements proposés avec les en-

TELQUEL
Du 02 au 08 07 11

gagements du Maroc en matière de respect des droits humains. Résultat : le texte prévoit la réduction des crimes passibles de la peine de mort. Ces derniers passeraient alors de 36 à 6. Le projet de réforme du Code pénal prévoit également que *"toute condamnation à mort nécessitera désormais l'unanimité des juges"*. Une première étape, dite transitoire, avant l'abolition pure et simple de la peine capitale. *"La position du gouvernement marocain est stable et va dans le sens de l'abolition graduelle"*, avait notamment affirmé Mohamed Abdennabaoui, ex-directeur des affaires pénales au ministère Justice.

Les religieux disent "pourquoi pas ?"

La position de Mustapha Ramid, dirigeant du PJD, résume assez bien l'opinion des conservateurs et des religieux marocains. *"Nous ne sommes ni favorables à l'abolition complète de la peine de mort, ni au maintien du statu quo actuel. Nous privilégions plutôt un nouvel examen des crimes passibles de la peine capitale et sa limitation aux seuls crimes dangereux"*, affirme le dirigeant islamiste. Une position qui laisse la porte ouverte au débat et à l'ijtihad dans l'interprétation des textes. Ainsi, le théologien syrien Mohamed Habash affirme que *"la loi islamique ne prévoit qu'un nombre très limité de délits passibles de la peine de mort. Ces délits doivent en outre être commis dans des circonstances très spécifiques, mais ce principe n'est pas respecté à l'heure actuelle et très peu de condamnations sont prononcées au nom de la Charia"*.

Le Maroc s'y est officiellement engagé

C'est l'une des principales recommandations de l'Instance équité et réconciliation. Dans son rapport final, l'instance présidée par feu Driss Benzekri recommandait clairement l'abolition de la peine de mort. Depuis, les déclarations des officiels se sont multipliées en faveur de l'abolition. L'ancien ministre de la Justice, Mohamed Bouzoubaâ, avait par exemple été le premier responsable marocain à se prononcer ouvertement en faveur de l'abolition de la peine de mort. D'autres dirigeants lui ont emboîté le pas, de même que des associations et des partis politiques qui réclament l'application de toutes les recommandations de l'IER. Il y a quelques semaines, le président du CNDH et membre de la Commission consultative de révision de la Constitution, Driss El Yazami, affirmait qu'il espérait *"une abolition prochaine"* de cette peine, à la faveur des dispositions de la nouvelle Constitution concernant le droit à la vie.

Le projet de réforme du Code pénal prévoit une réduction des crimes passibles de la peine capitale.

La peine de mort ne diminue pas la criminalité

Toutes les études le prouvent : l'application de la peine de mort n'a jamais fait baisser la criminalité dans un pays déterminé. De la même manière, son abolition n'entraîne pas de recrudescence d'actes violents (meurtres, viols, etc.). L'effet dissuasif de cette peine reste donc très discutable. D'autant que le caractère irréversible de cette condamnation est contradictoire avec la marge d'erreur inhérente à tout jugement. Que faire alors de cette nouvelle forme de criminalité qu'est le terrorisme ? Quel châtiment réserver à un poseur de bombe ou un terroriste kamikaze ? Là encore, les arguments des abolitionnistes restent convaincant. *"La mort ne fait pas peur aux terroristes qui, souvent, se sacrifient pour la cause qu'ils croient défendre"*, explique-t-on.

C'est bon pour l'image à l'international

Le royaume ne rate aucune occasion pour rappeler son engagement en faveur d'une "abolition graduelle" de la peine capitale. Il y a quelques jours, le pays accueillait par exemple l'assemblée annuelle de la Coalition mondiale contre la peine de mort, qui se tenait pour la première fois dans un pays arabe. *"Le Maroc veut être le premier pays arabe à abolir la peine de mort, c'est une image qui l'intéresse. Mais les responsables ne veulent rien précipiter non plus. Ils veulent préparer l'opinion publique à une telle décision et attendent le moment opportun pour l'annoncer"*, analyse cet observateur. La politique de voisinage avec l'Union Européenne pousse également le Maroc à poursuivre ses réformes législatives, afin de mettre en œuvre les dispositions internationales en matière de droits de l'homme, y compris les conventions fondamentales des Nations Unies et leurs protocoles, dont celui relatif à l'abolition de la peine de mort. ■

DRISS BENNANI

Le Maroc a accueilli en juin l'assemblée générale de la Coalition mondiale contre la peine de mort.

DR

PRINTEMPS ARABE. La Constitution ouvre une brèche

Les révolutions arabes ont remis les questions liées aux droits de l'homme au cœur des préoccupations populaires. Le discours des associations de défense des droits humains a désormais plus d'écho, ouvrant la voie vers un véritable débat sur l'abolition de la peine capitale. Et le Maroc ne fait pas exception dans la région. **Le projet de nouvelle Constitution criminalise en effet des pratiques hier encore taboues** (torture, enlèvement, disparition forcée) et insiste sur le droit à l'intégrité physique et morale de chacun. Le texte va encore plus loin, en reconnaissant que le "droit à la vie est le droit premier de tout être humain" et que "la loi protège ce droit". Est-ce un premier pas vers l'abolition de la peine de mort ? Oui, répondent les plus optimistes, mais, selon le mouvement abolitionniste, *"le Maroc pouvait profiter de cette réforme constitutionnelle pour interdire expressément la peine de mort"*. ■

ضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالصحراء يستنكرون تنصل الصبار لوعود المجلس

الساعة 27 : 03 ضيف في 30 يونيو 2011

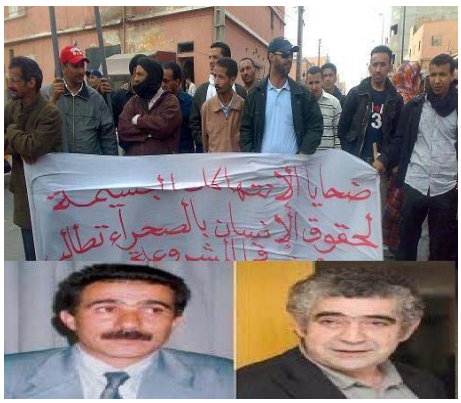

الصحراء الآن:العيون

في الوقت الذي يقوم فيه المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالترويج إعلاميا محليا ودوليا لإنجازات وهمية في مجال حقوق الإنسان.لازال ضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالصحراء يعيشون أوضاعا اجتماعية مزرية سيمتها البارزة ممارسة التهميش من طرف الدولة المغربية، وتلكؤ المجلس الوطني في تسوية أوضاعهم الإجتماعية والإدارية. إضافة إلى غياب شروط الحياة الكريمة اللائقة بالكرامة الانسانية ،حيث لازال كل من ضحايا الخارج الحيز الزمني والمقصيين من الإدماج الإجتماعي ينتظرون تفعيل الإجراءات التي وعدوا بها من طرف الرئيس السابق للمجلس الإستشاري لحقوق الإنسان"أحمد حرزني" بحضور رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان فرع العيون، وعضو المكتب التنفيذي للمركز المغربي لحقوق الإنسان سابقا فرع العيون "حسن أنوش" والتي تنصل منها الأمين العام الحالي في حوار أجري يوم 2011/06/18 بمقر المجلس الوطني لحقوق الانسان فرع العيون، كما رفض مناقشة ملفات ماسمي خارج الحيز الزمني.

وبناءا عليه يعلن ضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالصحراء مايلي:

* استنكارنا للوعود التي توعد بها الرئيس السابق والتي تنصل منها الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان بالرباط.

* تنديدنا لرفض الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان بالرباط مناقشة ملفات التي تعرف بما سمي خارج الحيز الزمني مع أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان لا تقبل التقادم.

* مطالبتنا بإعادة النظر في ملفات الضحايا الغير مدمجين وتنفيذ الاتفاقيات المبرمة.

* رفضنا استغلال معاناتنا إعلاميا.

* تشبثنا بحقنا النظالي عبر كل الجبهات وبكل الوسائل حتى تحقيق مطالبنا المشروعة.

* مناشدتنا لكل الضحايا بالتكاثف وفتح جبهات نظالية في كل المواقع.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالصحراء يحيون ذكرى اليوم العالمي لمناهضة التعذيب

أضيف في 28 يونيو 2011 الساعة 53 : 15

الصحراء الآن:العيون

بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة التعذيب، نظم مجموعة من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالصحراء بتاريخ 26 يونيو 2011 مهرجانا خطابيا بمقر مجلس حقوق الإنسان بالعيون، و تميز هذا الملتقى الحقوقي بحضور متميز لمحامين صحراويين ومدافعين عن حقوق الإنسان يمثلون مختلف الجمعيات واللجان الحقوقية الصحراوية وضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي الصحراويين، الذين قضوا مددا مختلفة في السجون السرية المغربية وعانوا من التعذيب الجسدي والنفسي، وخلال هذا المهرجان الاول من نوعه بالصحراء تم تكريم بعض الضحايا منهم على سبيل المثال لا الحصر المعتقل السابق سيدي محمد ددش.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

sahara press
أول جريدة الكترونية صحراوية..تجدد على مدار الساعة

وفد من النشطاء الصحراويين يزور معتصم ضحايا انتهاكات حقوق الانسان بالصحراء

أضيف في 27 يونيو 2011 الساعة 06 : 23

صحراء بريس / العيون

بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة التعذيب، نظم مجموعة من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من مساء يوم الأحد 26 يونيو الجاري، لقاءا خطابيا بمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي بالعيون. ترأسه علي سالم التامك رفقة مجموعة من النشطاء الحقوقيين الصحراويين.

و تميز هذا الملتقى الحقوقي بحضور متميز لمحامين صحراويين و مدافعين عن حقوق الإنسان يمثلون مختلف الجمعيات و اللجان الحقوقية الصحراوية و ضحايا الاختفاء القسري و الاعتقال التعسفي الصحراويين، الذين قضوا مددا مختلفة في السجون السرية المغربية و عانوا من التعذيب الجسدي و النفسي و من الممارسات المهينة و المشينة الحاطة بالكرامة الإنسانية.

و استغل منظمو هذه الأمسية تكريم بعض ضحايا التعذيب و السجون السرية المغربية، تقديرا منهم للتضحيات الجسام التي قدموها و للمخاطر و الصعوبات التي مروا منها، حيث تم تكريم مجموعة من المعتقلين السياسيين الصحراويين على رأسهم سيدي محمد دادش.

و ختم الحقوقيون زيارتهم للمعتصم، إلى جانب ضحايا انتهاكات حقوق الانسان بالصحراء بتنظيم مسيرة و وقفة احتجاجية سلمية و هم معصوبي الأعين واضعين شارات حمراء على أفواههم لعدة دقائق قبل أن يتلى البيان الختامي لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

Revue de Presse du Conseil National de l'Homme

sahara press
أول جريدة الكترونية صحراوية..تجدد على مدار الساعة

المجموعات المتفرقة والحالات الفردية خارج الحيز الزمني المقصيين من الادماج الاجتماعي تحتج في العيون

ضيف في 30 يونيو 2011 الساعة 06 : 10

صحراء بريس / العيون

لا زال ملف ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق لم يجد طريقه إلى التسوية النهائية، بدل الوعود التي زادت من تأزيم الملف، في الوقت الذي يقوم فيه المجلس الوطني لحقوق الإنسان حسب ما جاء بيان المجموعات المتفرقة والحالات الفردية خارج الحيز الزمني المقصيين من الادماج الاجتماعي، بالترويج إعلاميا محليا ودوليا لإنجازات وهمية في مجال حقوق الإنسان. حيث لازال ضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالصحراء يضيف البيان يعيشون أوضاعا اجتماعية مزرية سيمتها البارزة ممارسة التهميش من طرف الدولة المغربية، وتلكؤ المجلس الوطني في تسوية أوضاعهم الإجتماعية والإدارية. إضافة إلى غياب شروط الحياة الكريمة اللائقة بالكرامة الانسانية ،حيث لازال كل من ضحايا الخارج الحيز الزمني والمقصيين من الإدماج الإجتماعي ينتظرون تفعيل الإجراءات التي وعدوا بها من طرف الرئيس السابق للمجلس الإستشاري لحقوق الإنسان"أحمد حرزني" بحضور رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان فرع العيون، وعضو المكتب التنفيذي للمركز المغربي لحقوق الإنسان سابقا فرع العيون والتي تنصل منها الأمين العام الحالي في حوار أجري يوم 2011/06/18 بمقر المجلس الوطني لحقوق الانسان فرع العيون، كما رفض مناقشة ملفات ماسمي خارج الحيز الزمني.

وسجل أصحاب البيان استنكارهم للوعود التي توعد بها الرئيس السابق والتي تنصل منها الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان بالرباط، وتنديدهم لرفض الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان بالرباط مناقشة ملفات التي تعرف بما سمي خارج الحيز الزمني مع أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان لا تقبل التقادم،

و طالب البيان بضرورة إعادة النظر في ملفات الضحايا الغير مدمجين وتنفيذ الاتفاقيات المبرمة، ورفض استغلال معاناتهم إعلاميا،مع تشبث الضحايا بحقهم النظالي عبر كل الجبهات وبكل الوسائل حتى تحقيق مطالبهم المشروعة.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

sahara press
أول جريدة الكترونية صحراوية..تجدد على مدار الساعة

زيارة جمعية إسبانية للمعتصمين ضحايا الاختطاف القسري والاعتقال التعسفي بالعيون

ضيف في 24 يونيو 2011 الساعة 25 : 10

صحراء بريس / كمال – العيون

بعد نداءات من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بالصحراء والذين دخل اعتصامهم داخل فرع مجلس حقوق الانسان بالعيون شهره الثالث،للمنظمات والجمعيات الدولية، بادر اعضاء من جمعية "صحراء ثورة" الاسبانية الى زيارة المعتصم يوم الاربعاء 22 يونيو2011 حيث اطلعوا على معاناة الضحايا الذين ابرزوا في شهادة حية الوضع القائم والقاتم لحقوق الانسان بالصحراء.

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme